مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق

علي المولوي

مقدمة

في زمن تتغير فيه معادلات النظام الدولي وتتفاقم فيه الاضطرابات الإقليمية، يواجه العراق تحدياتٍ وفرصاً في آنٍ معاً لإثبات مكانته على الساحة الدولية. ومع سعي البلاد إلى ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني الذي تحقق بشق الأنفس، وإعادة صياغة دوره الاستراتيجي، لم تَعُد الدبلوماسية التقليدية كافية لمواكبة تعقيدات هذا الواقع المتغير. إذ غالباً ما تعجز القنوات الرسمية للعلاقات بين الدول عن استيعاب تعدد المصالح وتنوع الأصوات والأفكار التي تؤثر في رسم السياسات.

تُقدِّم الدبلوماسية المتعددة المسارات، ولا سيما المسارين 1.5 و2، أدوات فعالة ومهملة نسبياً يمكن أن تسهم في تعزيز أهداف السياسة الخارجية العراقية. فهذه المسارات تفتح قنواتٍ موازيةً تشارك فيها شخصيات من خارج الأطر الحكومية، ومشاركون شبه رسميين، ومجتمعات بحثية وسياسية، لإجراء حوارات معمّقة مع نظرائهم في الخارج. وتوفر هذه القنوات مساحة مرنة لمعالجة القضايا المعقدة أو الحساسة أو المتعثرة بأسلوب عملي واستشرافي في آنٍ واحد.

تجادل هذه الورقة بأن تعميم المسارين 1.5 و2 واعتمادهما كأدوات مؤسسية يشكل ضرورة استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية. ومن خلال الاستفادة من التجارب العالمية والدروس المتراكمة من السياق العراقي، ترصد الورقة الأسس النظرية، والفوائد الاستراتيجية، والتحديات التطبيقية، والفرص المستقبلية للدبلوماسية متعددة المسارات في العراق. وتخلص إلى أن تبني مقاربات حوارية أكثر شمولاً وتنظيماً ودعماً يمكن أن يُشكّل جسراً ضرورياً بين صنّاع القرار في العراق والمنظومة الدولية، بما يعزز الاستقرار الوطني ويعطي العراق دوراً أوسع كمحور دبلوماسي في الإقليم وخارجه.

تعريف الدبلوماسية متعددة المسارات

تشير الدبلوماسية متعددة المسارات إلى قنوات الحوار التي تُستخدم لحل النزاعات وبناء السلام خارج الأطر الرسمية للتفاوض بين الدول. وقد طرح المفهوم لأول مرة جوزيف مونتفيل في أوائل الثمانينيات[1]، ثم طوّره لاحقاً كل من لويز دايموند وجون ماكدونالد في التسعينيات[2]، ليصبح إطاراً يعترف بأن تحقيق السلام المستدام يتطلب تنسيقَ الجهود عبر قطاعات المجتمع المختلفة، وليس فقط على المستوى الرسمي.

وبالإضافة إلى الدبلوماسية التقليدية بين الحكومات، المعروفة بالمسار الأول، يتضمن هذا الإطار طيفاً من المسارات المكملة:

- المسار الثاني :يشمل الفاعلين غير الرسميين مثل منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، وقادة المجتمع المحلي.
- المسار الثالث :يركّز على المبادرات القاعدية على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية.
- المسار الرابع :يدمج القطاع الخاص في جهود السلام والتنمية الاقتصادية.
- المسار الخامس :يعترف بدور الإعلام في تشكيل الرأي العام والسرديات المرتبطة بالسلام.
- المسار السادس :يعزز الحوار بين القيادات الدينية والروحية.

1.Joseph Montville, "The Arrow and the Olive Branch: A Case for Track Two Diplomacy," in The Psychodynamics of International Relationships, Vol. II, 1982.

2.Louise Diamond and John W. McDonald, Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace, Kumarian Press, 1991.

- المسار السابع :يعنى بالتعليم والتدريب من أجل ترسيخ ثقافة السلام.

تمثل هذه المسارات قنوات غير رسمية أو شبه رسمية تكمّل الدبلوماسية الرسمية، من خلال إشراك جهات فاعلة من المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ورجال الدين، والقطاع الخاص، والإعلام. وفي سياق العراق، حيث تتوزع السلطة بين أطراف متعددة وتؤثر الشبكات غير الرسمية في مسارات الحكم، يصبح إشراك هذه الأطراف ضرورة لا ترفاً.

تركّز هذه الورقة على مسارين أساسيين من هذا الإطار :المسار 1.5 والمسار 2.

يشير المسار 1.5 إلى حوارات شبه رسمية تجمع بين مسؤولين حاليين وشخصيات غير رسمية كالأكاديميين والباحثين والمفاوضين السابقين، وتُعقد غالباً في أجواء غير رسمية ووراء أبواب مغلقة. تتيح هذه الحوارات للمشاركين تبادل الأفكار وطرح مقترحات سياساتية وبناء الثقة، بعيداً عن قيود المواقف الرسمية أو الإملاءات العلنية. وغالباً ما تُستخدم لاختبار أفكار حساسة قبل طرحها رسمياً، ولفتح مساحات للحوار حين تتعثر القنوات الرسمية.

أما المسار الثاني، فغالباً ما يُعرّف بشكل واسع يشمل كل تفاعل غير حكومي أو غير رسمي. إلا أن الورقة تعتمد تعريفا أكثر تحديداً، ينحصر في الحوارات المنظمة التي تضم نخباً فكرية ومهنية من أطراف مختلفة، وتهدف إلى تحليل النزاعات أو منعها أو المساهمة في حلّها ضمن مقاربات استراتيجية مستمرة.

وكما أشار هارولد سوندرز، فإن الدبلوماسية من المسار الثاني هي حوار مُنظم يركّز على إيجاد حلول ملموسة لمشكلات مثل التحديات الأمنية، والتوترات السياسية، والتنافس الإقليمي[3]. وهي تختلف عن المبادرات الثقافية التي تهدف فقط إلى التعارف،

3. Harold H. Saunders, A Public Peace Process: Sustained Dialogue to Transform Racial and Ethnic

لأنها تُعنى بإعادة تشكيل التفكير السياسي وصياغة بدائل فعلية. وعلى الرغم من أن المشاركين لا يمتلكون صلاحيات تفاوضية رسمية، إلا أن مقترحاتهم كثيراً ما تمهد الطريق لصياغة سياسات حكومية.

وغالباً ما تتداخل هذه المسارات، فقد تفضي حوارات المسار الثاني إلى توصيات تُتبنّى لاحقاً من قِبل صانعي القرار، أو تلعب منتديات المسار 1.5 دور الجسر بين المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية. تدرك الدبلوماسية متعددة المسارات هذا التداخل، وتستثمر فيه. ففي بيئات مثل العراق، حيث تتشابك القنوات الرسمية بعمق مع شبكات غير رسمية، يمكن لما يحدث في المساحات غير الرسمية أن يغيّر من شروط اللعبة السياسية.

ومن المهم التوضيح أن هذه الورقة تركّز على استخدام الدبلوماسية متعددة المسارات في سياق علاقات العراق مع العالم الخارجي، وليس في إطار المصالحة الوطنية أو إدارة النزاعات المحلية. الهدف هنا هو فهم كيف يمكن توظيف هذه المسارات كأدوات للسياسة الخارجية، سواء عبر تعزيز التعاون الإقليمي مع الجيران، أو من خلال إعادة تصور دور العراق على المستوى الدولي. فسواء تعلق الأمر بتحسين العلاقات الثنائية، أو التفاوض بشأن ترتيبات أمنية، أو تأسيس شراكات تنموية متعددة الأطراف، فإن مساري 1.5 و2 يمكن أن يشكّلا رافعة فعالة للدبلوماسية الرسمية.

وغالباً ما تُدار هذه الحوارات أو تُيسَّر من قبل طرف ثالث محايد، مثل دولة أجنبية أو منظمة دولية أو مؤسسة بحثية، تتوفر لديها القدرة على الجمع بين الأطراف وتوفير مناخ محايد. ومع ذلك، ليس هذا النموذج ضرورياً دائماً؛ ففي بعض الحالات، يمكن أن تُبادر أطراف محلية أو إقليمية بإطلاق هذه الحوارات وإنجاحها، خاصة عندما تتوفر الثقة المتبادلة أو يكون النقاش ذا طابع فني. المهم أن يتلاءم التصميم مع الأهداف

Conflicts, St. Martin's Press, 1999.

المطروحة.

فهم الدبلوماسية من المسارين 1.5 و2

تُعد الدبلوماسية من المسارين 1.5 و2 أدواتٍ أساسيةً للتعامل مع تعقيدات السياسة الخارجية وتعزيز الشراكات الدولية، لاسيّما في دول مثل العراق، حيث لا تكفي القنوات الدبلوماسية الرسمية وحدها لمعالجة كافة أبعاد المشهد الجيوسياسي والداخلي. وتوفّر هذه الأشكال غير الرسمية من التفاعل مساحاتٍ للحوار حتى عندما تتعثر المفاوضات الرسمية، وتُعد ذات قيمة خاصة في الدفع بالعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي.

تكمن إحدى أبرز مزايا الدبلوماسية من المسار 1.5 في طبيعتها الهجينة، إذ تجمع بين مسؤولين حكوميين وخبراء غير رسميين كالأكاديميين والمحللين والدبلوماسيين السابقين، ضمن جلسات غير معلنة يُتاح فيها للمسؤولين الحديث بصفتهم الشخصية، بعيداً عن المواقف الرسمية وقيود التغطية الإعلامية. تخلق هذه المساحة أجواءً لحوار صريح واستكشافي، بما في ذلك طرح ما يُعرف بـ "بالونات الاختبار"، وهي مقترحات أولية تُقدَّم في أطر غير رسمية لقياس ردود الأفعال قبل طرحها رسمياً.

وتكتسب هذه الحوارات أهمية خاصة عند التعامل مع قضايا السياسة الخارجية المعقدة التي تتطلب مساهماتٍ تتجاوز السلك الدبلوماسي التقليدي. ففي حالة العراق، يمكن أن تدعم هذه الحوارات مناقشات مع الشركاء الدوليين حول طبيعة النظام السياسي العراقي، أو تعزيز الترابط الاقتصادي مع دول الجوار، أو تطوير أطر التعاون الأمني. كما تتيح هذه المسارات إشراك وجهات نظر من مسؤولين محليين وممثلين عن الأقليات وخبراء مستقلين قد لا يكون لهم تمثيل مباشر على طاولة المفاوضات الرسمية.

تلعب عمليات المسار 1.5 أيضاً دوراً حاسماً في كسر الحواجز المعلوماتية، إذ تفتح أمام صناع القرار نافذة للاطلاع على رؤى المجتمع المدني والخبراء الفنيين والباحثين، ما يُغني عملية اتخاذ القرار ويقدّم حلولاً بديلة لقضايا معقدة. وعند إدماج هذه الحوارات ضمن استراتيجية دبلوماسية أوسع، فإنها تسهم في ردم الفجوات المؤسسية وابتكار حلول مرنة تتماشى مع السياق المحلي.

أمّا الدبلوماسية من المسار الثاني، وعلى الرغم من كونها غير رسمية بالكامل، فهي تكمل هذه الجهود من خلال جمع فاعلين مؤثرين من خارج الدولة من العراق ودول أخرى في حوارات استراتيجية. يشمل هؤلاء المشاركون مسؤولين سابقين، وباحثين، ورجال دين، وصحفيين، ممن يستطيعون توفير استمرارية للحوارات عندما تتعثر الدبلوماسية الرسمية، إضافةً إلى اختبار أطر جديدة للتعاون الدولي. وعلى خلاف المسار 1.5، فإن المسار الثاني يُركّز في الغالب على بناء العلاقات بعيدة المدى وصياغة رؤى استراتيجية، وإن كان بمقدوره أيضاً أن يُسهم في تطوير مقترحات سياساتية ملموسة.

وفي السياق العراقي، يمكن لحوارات المسار الثاني مع الشركاء الدوليين أن تُسهم في معالجة قضايا حساسة ومزمنة في بيئة منخفضة المخاطر. يشمل ذلك موضوعاتٍ مثل اتفاقات تقاسم المياه مع تركيا وإيران، وإدارة التوترات الحدودية المرتبطة بسوريا، أو الخلافات الحدودية مع الكويت. وتُعد هذه الحوارات مناسبة للتفكير المشترك وتعزيز الفهم المتبادل بعيداً عن ضغوط الالتزامات الرسمية، وتوفّر مساحة لاستكشاف مبادرات مشتركة أو إجراءات لبناء الثقة.

وتكمن إحدى الخصائص الفريدة للدبلوماسية من المسار الثاني في قدرتها على الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة خلال حالات الجمود السياسي. فهي تُعدُّ شكلاً من أشكال الدبلوماسية الوقائية، تُبقي الحوار قائماً بهدوء وتسهم في تقليل سوء الفهم

وتقليص احتمالات التصعيد. وعلى الرغم من أنها لا تنتج اتفاقات رسمية، فإنها كثيراً ما تؤثر في تفكير أصحاب القرار عبر إعادة صياغة السرديات وتقديم مقاربات جديدة تُدمَج لاحقاً في أجندة المسار الأول.

ولا ينبغي الخلط بين دبلوماسية المسار الثاني وبرامج التبادل الثقافي أو المبادرات الشعبية العامة. فهذه الحوارات موجَّهة نحو قضايا السياسات العامة، وغالباً ما تسفر عن مخرجات ملموسة مثل تحليلات مشتركة، أو مشاريع اتفاقات، أو توصيات غير رسمية. وتستند هذه الحوارات إلى خبرة المشاركين وتوجّهها أهداف استراتيجية، ما يميزها عن أشكال التفاعل الرمزية أو الاجتماعية البحتة.

تختلف حوارات المسارين 1.5 و2 باختلاف مرحلة النزاع أو التوتر الدبلوماسي. ففي المراحل الوقائية، قد تُستخدم لرصد مؤشرات عدم الاستقرار وتقديم توصيات للتهدئة. وفي أوقات الأزمات، يمكن أن تستكشف شروط وقف التصعيد أو بدائل للمواجهة. أما في مراحل ما بعد الصراع، فقد تُوظف لدعم عمليات بناء السلام من خلال طرح أطر للعدالة الانتقالية أو برامج لإعادة الإدماج. وتكمن قوتها في مرونتها وقدرتها على التكيف مع احتياجات اللحظة.

وفي الحالة العراقية، قد يكون للمسار الثاني دور محوري في التأثير على الخطاب الإقليمي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُسهم منتديات تجمع خبراء من العراق وتركيا وإيران ودول الخليج في بلورة فهم مشترك للتهديدات الأمنية الإقليمية، ما يُعزز فرص التعاون حتى في ظل التباينات السياسية. ولا يُقصد بهذه المنصات أن تكون بديلاً عن القمم الرسمية، بل مكملاً لها عبر توضيح المصالح، وتوليد أفكار جديدة، وطرح خيارات سياساتية لم يسبق طرحها.

في المحصلة، يجب النظر إلى الدبلوماسية من المسارين 1.5 و2 بوصفها أدواتٍ

استراتيجيةً مساندة .فهي تُبقي خطوط الاتصال مفتوحة عندما تتوقف القنوات الرسمية، وتوفّر منتديات للإبداع والابتكار، وترتقي بأصوات قد تكون مغيَّبة عن المشهد الدبلوماسي. وفي سياق العراق، حيث تتداخل الهشاشة الداخلية مع التحديات الإقليمية، لا يُمكن أن تُعدَّ هذه المسارات طرفاً ثانوياً، بل ضرورة لبناء سياسة خارجية مرنة ومستقبلية.

أفضل الممارسات والتحديات

ليست الدبلوماسية من المسارين 1.5 و2 تدخلات معيارية موحدة، بل تتطلب تصميماً دقيقاً، وتيسيراً حساساً للسياق، وفهماً استراتيجياً للبيئة المحلية والدولية. وفي الحالة العراقية، حيث تتداخل المصالح الإقليمية مع الإرث التاريخي من النزاعات والتحالفات، ينبغي التعامل مع هذه الأشكال من الدبلوماسية بدقة ومرونة على حد سواء.

من العوامل الحاسمة في نجاح مبادرات المسار الثاني اختيار المشاركين .فالحوارات الفعالة تتطلب شخصيات تحظى بمكانة واحترام ضمن شبكاتها المهنية أو المجتمعية، وتملك القدرة على التأثير ونقل الأفكار إلى خارج دائرة الحوار. ولا يشترط أن يكون هؤلاء من السياسيين رفيعي المستوى؛ بل يمكن أن يكونوا من الباحثين في مراكز الدراسات، أو رجال الدين، أو الناشطين في مجال تمكين المرأة، أو الصحفيين، أو الأكاديميين، أو قادة القطاع الخاص. وتنبع شرعيتهم من قدرتهم على التعبير عن وجهات نظر معتبرة، والتأثير في دوائر صناعة القرار داخل مجتمعاتهم.

لا يقل أهمية عن ذلك القدرة الاستراتيجية للمشاركين .ففي بيئات السياسة المعقدة مثل العراق، يجب أن يكون المشاركون ملمين بجوهر القضايا المطروحة، وواعين كذلك بالبُنى السياسية والاجتماعية التي تحيط بها. ولكي تثمر حوارات المسار الثاني

تأثيراً حقيقياً، يجب أن تُفضي إلى بناء شبكات قادرة على التواصل مع صناع القرار ونقل مخرجات الحوار إليهم بفعالية.

كما أنّ جودة النقاش تُعدُّ عنصراً حاسماً. فالحوارات المنتجة ضمن هذا المسار تمزج بين الإبداع والواقعية. فهي تتجنب الغرق في المثالية النظرية، وفي الوقت نفسه تتحدى الفرضيات التقليدية والمقاربات البالية. وغالباً ما تنبثق أكثر المقترحات فاعليةً من المساحات الفاصلة بين المواقف المتصلبة؛ فهي لا تكون راديكالية تماماً ولا محافِظة كلياً، بل توفر مخرجاً سياسياً ممكن التطبيق. وفي السياق العراقي، قد تشمل هذه المقترحات على سبيل المثال، إعادة تصور التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، أو اقتراح آليات بديلة للتنسيق الأمني.

تُعدُّ هذه القدرة على تطوير مقترحات سياسية جديدة ذاتَ أهمية خاصة في العراق، حيث تتطلب قضايا شائكة- مثل طبيعة النظام الاتحادي، ودور الفصائل المسلحة، أو الاعتماد الاقتصادي المفرط على النفط- معالجة متعددة الأبعاد. وتوفر حوارات المسار الثاني بيئة آمنة للتناول العميق لهذه القضايا، بعيداً عن الخطاب السياسي الشعبوي أو الضغوط الإعلامية.

ومن السمات الأساسية الأخرى في نجاح هذه الحوارات هو النهج التعاوني .فهي لا تهدف إلى إعادة تدوير المواقف الوطنية الجامدة، بل إلى إنتاج أفكار جديدة بشكل مشترك. يتعاون المشاركون عبر الانقسامات والانتماءات المختلفة لفهم دوافع الأطراف، واستكشاف الحوافز الممكنة، وتطوير أطر مشتركة يمكن لاحقاً تبنيها ضمن قنوات رسمية. وفي سياق العراق الإقليمي، تمتلك هذه المنهجية التعاونية القدرة على بناء الثقة المتبادلة بين العراقيين ونظرائهم في المنطقة، لا سيما في ملفات حساسة مثل أمن الحدود، أو تقاسم المياه، أو سياسات التعرفة الجمركية.

لكن هذه الحوارات تتطلب التزاماً شخصياً عميقاً، فالمشاركة الفعالة تستدعي استعداداً لمواجهة الحقائق المؤلمة، واستحضار تجارب قاسية، وإعادة النظر في سرديات راسخة. وفي الحالة العراقية، حيث تشكلت الذاكرة السياسية تحت وطأة الحروب والعقوبات والتحولات المتكررة، قد يكون الانخراط الصادق في حوار مبدئي أمراً صعباً ولكنه ضروري. وغالباً ما يعتمد نجاح الحوارات على أفراد يتمتعون ليس فقط بالكفاءة العقلية، بل أيضاً بالصلابة النفسية والشجاعة الأخلاقية.

أما توقيت إطلاق الحوار، فهو تحدٍ عملي آخر. فبينما تفترض النظريات أن الحوار ينبغي أن يُطلق في لحظة «نضج سياسي»، إلا أن الواقع غالباً ما يفرض الشروع في الحوار في ظروف دون المثالية. وانتظار التوقيت الأمثل قد يعني ضياع فرص نادرة. وفي العراق، جاءت العديد من الخطوات الإيجابية نتيجة مبادرات أُطلقت في فترات انسداد سياسي، ما يؤكد أهمية الاستمرارية والانخراط المتواصل بدلاً من الرهان على اللحظة المثالية.

ومن أفضل الممارسات كذلك، صياغة نظرية تغيير واضحة، فالحوارات لا ينبغي أن تكون مقيدة بأهداف جامدة؛ فبعضها يهدف إلى تحويل العلاقات، والبعض الآخر إلى إدارة الأزمات أو المساهمة في الحلول بعيدة المدى. الأهم هو أن تقوم كل مبادرة على منطق متماسك، يتم تطويره بالتشاور مع المشاركين، ويظل مرناً بما يكفي لمواكبة تطورات السياق. وفي الحالة العراقية، قد ترتكز هذه النظرية على أولويات مشتركة مثل الاستقرار الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والتنمية المستدامة.

أما دور الميسّر فهو ربما الأشد حساسية وتأثيراً. فالميسّر الناجح لا يفرض الشروط أو يوجّه النتائج؛ بل يهيئ البيئة المناسبة لانبثاق حوار حقيقي وفعّال. ويتطلب هذا الدور إلماماً عميقاً بالسياق، وفهماً ثقافياً، وحيادية سياسية، وقدرة على بناء الثقة عبر الانقسامات الأيديولوجية. وفي الحوارات التي تجمع العراق بجيرانه، يجب أن يكون الميسّر مدركاً ليس

فقط للمعطيات الجيوسياسية، بل أيضاً للحساسيات التاريخية والتوترات الضمنية.

من المهم التأكيد أن التيسير يتجاوز الجوانب اللوجستية؛ فهو يتعلق بخلق «مساحة آمنة». فالميسّر المتمرس يساعد المشاركين على تجاوز اللحظات الصعبة، والتعامل مع اختلالات القوة، والاستمرار في الحوار على الرغم من التوترات أو اللحظات العاطفية. وفي الحوارات الإقليمية للعراق، حيث قد يسود التوجس تجاه بعض الأطراف الدولية، قد يكون لحيادية الميسّر ووعيه السياقي أثرٌ حاسم في نجاح الحوار أو فشله.

في النهاية، لا ينبغي أن تُعدَّ الدبلوماسية من المسار الثاني مساراً موازياً للدبلوماسية الرسمية، بل مكملاً ديناميكياً لها .فهي توفر إطاراً مرناً لإشراك فاعلين مؤثرين، وتقديم أفكار جديدة، وإعادة تعريف مساحات الحل. وعندما تكون هذه الجهود منسقة مع أهداف السياسة الخارجية، فإن حوارات المسار الثاني يمكن أن تُسهم في صياغة سياسة أكثر نضجاً وشمولاً واستدامة، تخدم العراق وشركاءه على حد سواء.

الدبلوماسية متعددة المسارات في العراق: الطريق إلى الأمام

تجعل التحديات المعقدة التي تواجه السياسة الخارجية للعراق، إلى جانب البيئة السياسية الداخلية المتشابكة، من البلاد نموذجاً واضحاً لأهمية توسيع نطاق الدبلوماسية متعددة المسارات. وخلال العقد الماضي، شهد العراق نموّاً ملحوظاً في بنيته التحتية الفكرية، ولا سيما عبر تطور منظومة مراكز البحوث والمؤسسات البحثية والمحللين المستقلين. وقد أنتجت هذه المؤسسات أبحاثاً رفيعة المستوى في مجالات الأمن والحوكمة والسياسة الخارجية، وأسهمت في تنشئة جيل جديد من الخبراء غير الحكوميين الذين باتوا يحظون بمكانة معتبرة داخل العراق وخارجه. و على الرغم من هذا الزخم، لا تزال مساهمة هؤلاء الخبراء في المسارات الدبلوماسية محدودة وعشوائية في الغالب، دون استثمار حقيقي

لقدراتهم.

ولتفعيل هذا الرصيد المعرفي والسياسي الناشئ، لا بد من بذل جهد منظم ومقصود لإدماج هؤلاء الفاعلين في حوارات المسارين 1.5 و2. ينبغي تشجيع مراكز الأبحاث العراقية على إقامة شراكات دائمة مع نظرائها في الخارج، والمشاركة في حوارات سياسية إقليمية، واستضافة الدبلوماسيين والزوار الأجانب ضمن صيغ تتجاوز اللقاءات البروتوكولية المعتادة. فكثيراً ما تنحصر لقاءات السفراء والمسؤولين الزائرين مع المجتمع المدني العراقي في دوائر ضيقة، مما يكرِّس الروايات النخبوية ولا يعكس تنوَّع الآراء والتجارب العراقية. أما اتّباع نهجٍ أكثر تمثيلاً وشمولاً، فيمكن أن يُحدث فرقاً نوعياً في جودة التفاعل الدولي مع العراق.

يمكن للدبلوماسية من المسار 1.5، على وجه الخصوص، أن تكون وسيلة لجمع محللين عراقيين وصانعي سياسات دوليين في إطار شبه رسمي يسمح بمناقشة قضايا سياسية حساسة بصراحة وعمق. ولا تهدف هذه الحوارات إلى أن تكون بديلاً عن المسارات الرسمية، بل تسعى إلى دعمها وإثرائها من خلال تقديم تحليلات واقعية وتوصيات سياساتية مستمدة من الديناميات الداخلية المتغيرة للعراق. كما يمكن أن تساعد هذه الحوارات في توضيح المواقف العراقية تجاه قضايا محورية، وتحديد الثغرات في الرؤية السياسية، وتعزيز الترابط بين المسارات الرسمية وغير الرسمية.

وتوفر الدبلوماسية متعددة المسارات مجالاً لحوارات صريحة واستكشافية يصعب إجراؤها ضمن القيود الرسمية للدبلوماسية التقليدية. وفي الحالة العراقية، يمكن لهذه الحوارات أن تفتح آفاقاً جديدة للتفكير التشاركي في ملفات معقدة، مثل: إعادة هيكلة المنظومة الأمنية العراقية على نحو يعزز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب؛ تعزيز الفهم المتبادل لطبيعة النظام السياسي العراقي بعد عام 2003؛ تطوير الحوار الديني بين

القيادات العراقية ونظرائهم في الخارج؛ وبناء توافق حول التحديات المشتركة، مثل تغيّر المناخ، وشح المياه، وتكامل المصالح الاقتصادية.

هناك عدد من الملفات الحساسة بين العراق وشركائه الغربيين تمثل فرصاً مناسبة لحوارات من المسارين 1.5 و2. من بينها، النقاشات الجارية حول مستقبل الوجود العسكري الأمريكي، وموقع العراق في النظام المالي العالمي بما في ذلك مكافحة غسل الأموال، واتفاقات تسليم المطلوبين، فضلاً عن الجدل حول موقف القوى الغربية من دعم الديمقراطية في العراق. كما يمكن أن تتناول حوارات المسار الثاني ملفات لم تحرز تقدماً كبيراً في المفاوضات الرسمية، مثل التكيف المناخي، واستراتيجيات مكافحة التضليل الإعلامي، والدور المتزايد للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في العراق.

وعلى الصعيد الإقليمي، بدأ العراق يتبلور كجسر دبلوماسي محتمل في الشرق الأوسط. فقد تبنّت الحكومات العراقية المتعاقبة هذا الدور، لا سيما من خلال استضافة جولات الحوار بين السعودية وإيران، وعرض الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران. ويُنتظر أن تستضيف بغداد قمة جامعة الدول العربية، مما يعزز موقعها كمحور إقليمي. غير أن هذا الدور، لكي يكون فاعلاً ومستداماً، يتطلب توسيع أدوات العراق الدبلوماسية. فالدبلوماسية الرسمية وحدها لا تكفي لإدارة التوازنات الدقيقة بين القوى المتنافسة، ولا لحل النزاعات المتجذرة في المنطقة.

في هذا السياق، يمكن للدبلوماسية متعددة المسارات أن تلعب دوراً تمكينيّاً استراتيجيّاً. فمبادرات المسار الثاني قادرة على تكوين شبكة إقليمية من المحللين والخبراء الأمنيين وصناع الأفكار، ممن يفهمون الموقع الجيوسياسي الفريد للعراق، ويمكنهم التفاعل البنّاء مع نظرائهم في الإقليم والعالم. أما منتديات المسار 1.5، فيمكن أن تُستخدم لاختبار مقترحات التعاون الأمني، أو اتفاقيات تجارية، أو تدابير بناء الثقة، قبل عرضها ضمن

القمم الرسمية أو المنصات متعددة الأطراف.

في الختام، لا ينبغي أن تُعدَّ الدبلوماسيةُ متعددة المسارات مجردَ إضافة مكملة للسياسة الخارجية العراقية، بل يجب النظر إليها باعتبارها خياراً استراتيجياً. فهي تتيح آليات مرنة وشاملة لإشراك طيف واسع من الأصوات، وتعميق الفهم المتبادل مع الأطراف الدولية، وابتكار حلول جديدة للتحديات الجيوسياسية المعقدة. ومن خلال ترسيخ هذه المقاربات كجزء مؤسسي من السياسة الخارجية، يمكن للعراق أن يعزز أهدافه القريبة، ويكرّس في الوقت نفسه موقعه كوسيط إقليمي وشريك عالمي موثوق.

هوية البحث

اسم الباحث: علي المولوي - باحث متخصص في الشؤون الخارجية والإصلاح المؤسسي

عنوان البحث: ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق

تأريخ النشر: أيار - مايو 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org